

## قطر (قائمة المراقبة من الفئة 2)

قطر وجهة يقصدها رجال ونساء يتعرضون فيها للعمل القسري وبدرجة أدنى، للبعاء القسري وبهاجر حوالي 1.2 مليون من الرجال و النساء - وذلك يشكل 94 بالمائة من القوى العاملة بالبلد - من نيبال، والهند، وباكستان، وبنغلاديش، والفلبين، وإندونيسيا، وفيتنام، وسريلانكا، وأثيوبيا، والسودان، وتايلاند، ومصر، وسوريا، والأردن، والمغرب، وتونس، وكينيا، وبورما، ونيجريا، والصين للعمل طوعا في قطر كعمال غير مهرة أو شبه مهرة حيث يعملون بشكل رئيسي في أعمال البناء والبتروال والغاز والخدمات والمواصلات، علاوة على الخدمة المنزلية، ولكن الكثير منهم يتعرضون في وقت لاحق لظروف العمل القسري. يتعرض خدم المنازل من الإناث بشكل خاص للمتاجرة نسبة لعزلتهم في المساكن الخاصة وافتقارهم للحماية بموجب قوانين العمل القطرية. تُعتبر قطر أيضا وجهة يقصدها النساء اللاتي يهاجرن من أجل العمل ولكن يتورطن فيما بعد في الدعارة. قد يكون بعض هؤلاء النساء من خدم المنازل الهاربات واللاتي يقوم المتاجرون بإجبارهن على الدعارة لاستغلال وضعهن غير القانوني.

لقد قام الكثير من العمال المهاجرين القادمين إلى قطر بدفع رسوم باهظة لوكلاء العمالة في بلادهم، كما أن بعض وكالات التوظيف في الدول المرسلة للعمالة قد خدعت العمال الأجانب بعقود عمل كاذبة. إن نظام الكفالة المعمول به في قطر يضع قدرا كبيرا من السلطة في أيدي أصحاب العمل، ولذلك فإن المهاجرين المثقلين بالديون والذين يواجهون الإساءة، أو تم خداعهم، كثيرا ما يتجنبون سبل الإنصاف القانونية لخوفهم من الانتقام وذلك نسبة لطول إجراءات التقاضي وافتقارهم للمعرفة بحقوقهم القانونية. كل هذه العوامل تدفعهم في نهاية الأمر للتورط في العمالة القسرية، بما في ذلك عبودية الدين. علاوة على ذلك، بموجب نظام الكفالة المقيد، يتمتع أصحاب العمل بسلطة أحادية لإلغاء تصاريح الإقامة وحرمان العاملين من إمكانية العمل مع جهة أخرى، وحرمانهم من التصريح بمغادرة البلد.

تُعتبر حالات تأخير دفع المرتبات أو عدم دفعها أحد العوامل المحركة الرئيسية للعمالة القسرية، ويشمل ذلك عبودية الدين، في قطر. كما يواجه أيضا الكثير من العمال المهاجرين رفض طلب الحصول على تصريح المغادرة من كفلائهم، وتهديدهم بالترحيل من البلاد، وإلحاق الضرر الجسدي أو المالي، والإساءات الجسدية والعقلية والجنسية، ومواجهة ظروف العمل الخطرة وأوضاع معيشية مزرية. علاوة على ذلك، وفقا لدراسة أخيرة أجراها معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية بجامعة قطر، فقد وجد أنه بالرغم من وجود قوانين تحظر مصادرة جوازات السفر، إلا أن ما بين 86 إلى 90 بالمائة من جوازات سفر العمال الوافدين توجد بحوزة أرباب عملهم. ذكرت جماعات حقوق إنسان عالمية ووسائل إعلام أن بعض العمال المهاجرين يواجهون إساءات عمالية بالغة، يصل بعضها إلى حد العمل القسري. وقد زعمت جماعات حقوقية أيضا أن عددا كبيرا من العمال الأجانب لقوا حتفهم بالهبوط القلبي نتيجة لظروف العمل القاسية في الحر القانظ.

ولا تلتزم الحكومة القطرية التزاماً كاملاً بالحد الأدنى من معايير استئصال الاتجار بالبشر؛ إلا أنها تبذل جهوداً لا يستهان بها لتحقيق ذلك. رغم هذه التدابير، فإن الدولة لم تقدم دليلا على زيادة جهودها الشاملة لمعالجة الاتجار بالأشخاص منذ الفترة التي شملها التقرير السابق. وعليه، تم وضع قطر في قائمة المراقبة في الفئة 2. ذكرت الحكومة أنها أدانت بمقتضى قانون العقوبات خمسة أشخاص بتهمة الدعارة بالإكراه، وأربعة آخرين بتهمة الدعارة القسرية. كما قامت الحكومة أيضا بالتحقيق في أربع قضايا بمقتضى قانون عام 2011 لمكافحة الاتجار وفرضت غرامات على 27 من الكفلاء لاحتجازهم جوازات سفر العاملين لديهم. أظهرت الحكومة جهودا

للحيلولة دون المتاجرة بالبشر وذلك من خلال إدانة 40 شخصا ببيع التأشيرات، ومضاعفة عدد حملات التفتيش على العمالة من 150 إلى 300، وإغلاق 14 مؤسسة توظيف، والقيام بحملات توعية تناهض الاتجار بالبشر. كما أن الحكومة تعرفت أيضا على بعض ضحايا الاتجار ووفرت لهم المأوى وغيره من خدمات الحماية، كما قامت بتدريب موظفي الحكومة. على أية حال، لم تقم الحكومة بإصلاح نظام الكفالة المقيد، أو محاكمة أو إدانة أي من مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر بمقتضى قانون عام 2011 لمكافحة الاتجار، أو القيام بشكل كاف بتطبيق قانون الكفالة الذي يفرض عقوبات على أصحاب العمل الذين يحتجزون مرتبات وجوازات سفر العاملين لديهم. لقد هُوّن بعض مسؤولي الحكومة من وجود الاتجار بالبشر بقطر، وميزوا بين استغلال العمالة والاتجار بالبشر.

### توصيات خاصة بدولة قطر:

الغاء نظام الكفالة المقيد بقطر أو تعديل أحكامه بشكل كبير؛ تحقيق زيادة كبيرة في جهود التحقيق في جرائم الاتجار وتقديم المجرمين إلى العدالة، وإدانة ومعاقبة المتاجرين خاصة فيما يتعلق بجرائم العمالة القسرية وذلك بمقتضى قانون مكافحة الاتجار؛ فرض غرامات على أرباب العمل الذين يحتجزون مرتبات أو جوازات سفر عاملهم؛ تطبيق القانون الذي يشترط استلام العاملين لبطاقات الإقامة خلال اسبوع واحد من وصولهم كوسيلة لمنع انتهاكات المتاجرة، وتعزيز تطبيق القانون الذي يجرّم احتجاز جوازات السفر؛ وضع إجراءات رسمية، وتطبيقها بشكل دائم، للتعرف بشكل استباقي على ضحايا كافة أشكال الاتجار بين الفئات المستضعفة، مثل المعتقلين لمخالفات الهجرة أو الدعارة، وتوفير خدمات الحماية الملائمة للضحايا؛ جمع بيانات تطبيق القانون تتعلق بمكافحة الاتجار، وتفصيل هذه البيانات وتحليلها ونشرها؛ الاستمرار في توفير التدريب المتعلق بمكافحة الاتجار للمسؤولين الحكوميين؛ وإطلاق حملات توعية عامة تتعلق بمكافحة الاتجار.

### الملاحقة القضائية

بذلت الحكومة جهودا محدودة لتطبيق القوانين المناهضة للاتجار بالبشر. يحظر قانون قطر الشامل لمكافحة الاتجار بالبشر، الذي تم إصداره في أكتوبر 2011، كافة أشكال المتاجرة بالجنس والمتاجرة بالعمال على حد سواء ويفرض عقوبات لا تتعدى السجن لمدة سبع سنوات وغرامات تصل إلى ما يعادل 82000 دولار أمريكي؛ كما يفرض عقوبات لا تتعدى 15 عاما من السجن لجرائم الاتجار التي تُرتكب في ظروف تستدعي تشديد العقوبة. وهذه العقوبات صارمة بما فيه الكفاية ومتناسبة مع العقوبات المنصوص عليها للجرائم الخطيرة الأخرى، كالاغتصاب. بمقتضى قانون الكفالة لعام 2009، تحظر قطر أيضا على أصحاب العمل القيام باحتجاز جوازات سفر العاملين لديهم، رغم أن القانون لم يُطبّق بشكل صارم. خلال الفترة التي يغطيها التقرير، غرّمت محاكم قطر 27 من الكفلاء لاحتجازهم جوازات السفر وأصدرت أوامر محكمة تفرض عليهم تسليم جوازات السفر إلى أصحابها الشرعيين. لقد كان الحل الأساسي الذي تقوم به الحكومة لحل انتهاكات قانون العمل هو تحويل كفالة العامل إلى كفيل جديد، بينما يتم القيام بالحد الأدنى من التحقيق عما إذا وصلت الانتهاكات إلى مستوى العمالية القسرية. خلال الفترة التي يشملها التقرير، ابلغت الحكومة عن قيامها بأربعة تحقيقات، ولكن لم تبلغ عن تقديم مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر إلى المحاكمة أو إدانتهم بمقتضى قانون مكافحة الاتجار. ذكرت الحكومة أيضا أنه بمقتضى قانون العقوبات تمت إدانة خمسة أشخاص بتهمة الدعارة بالاكرام وإدانة أربعة آخرين بالدعارة القسرية، وذلك مقارنة بمحاكمتين جاريّتين بخصوص العمالة القسرية والاستعباد و19 قضية أُحيلت للمحاكمة بتهمة العمالة القسرية والاستعباد والاستغلال الجنسي في الفترة التي يغطيها التقرير السابق. ولم تبلغ الحكومة عن أية تحقيقات أو ملاحقات قضائية ضد موظفين حكوميين بتهمة التواطؤ المزعوم في الجرائم ذات

الصلة بالإتجار. استمرت المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر، وهي الهيئة الوطنية القطرية لتنسيق أنشطة مكافحة الاتجار، في توفير عدد من ورش العمل الخاصة بقانون مكافحة الاتجار والتعرف على الضحايا لما يزيد عن 100 من مسؤولي أجهزة تطبيق القانون، وممثلي الادعاء، والقضاة، والمختصين بالصحة العامة. وقد تضمنت ورش العمل هذه تدريبا للأطباء والممرضات حول التعرف على ضحايا الاتجار؛ وتدريباً حول دور أجهزة تطبيق القانون في مكافحة قضايا الاتجار والتحقيق فيها وأهمية تعاون أجهزة تطبيق القانون على المستوى الدولي؛ وتدريباً حول الملاحقة القضائية لقضايا الاتجار. وقد استمر معهد تدريب الشرطة في تدريب عناصر وزارة الداخلية على القيام بالتحقيقات المتعلقة بالإتجار.

## الحماية

استمرت الحكومة في جهودها لحماية بعض ضحايا الاتجار، رغم أن الكثير من ضحايا العمل القسري، بما في ذلك عبودية الدين، ظلوا غير معروفين وغير محميين إذ أن مسؤولي الحكومة لم يقوموا بشكل استباقي بالتعرف على الضحايا وسط الفئات المجتمعية المستضعفة. كثيراً ما كانت الحكومة تعالج النزاعات بين العاملين وأرباب العمل باعتبارها قضايا إدارية وقامت بجهود ضئيلة للتعرف على ضحايا العمل القسري بين هذه الحالات. لم يدرك بعض المسؤولين القطريين أن انتهاكات العمل الحادة قد تصل إلى مستوى المتاجرة بالبشر. على الرغم من ذلك، استمرت الحكومة في التعرف على بعض ضحايا الاتجار وتقديم خدمات الحماية لهم. خلال الفترة التي يشملها التقرير، وزعت المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر دليلاً لسلطات تطبيق القانون والهجرة والخدمات الاجتماعية حول إجراءات التعرف الاستباقي على ضحايا الاتجار. واستمرت الحكومة في استخدام النظام الوطني لإحالة الضحايا لتنسيق عملية التعرف على الضحايا وتنسيق جهود الإحالة بين السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وقد شمل نظام الإحالة توفير المأوى الآمن والرعاية الصحية والمساعدة القانونية. وواصلت المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر تشغيل مأوى لضحايا الاتجار من النساء والأطفال يوفر الحصول على الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية، والخدمات الاجتماعية، وإعادة التأهيل وبرامج إعادة الدمج، والمساعدة على العودة إلى الوطن والمساعدة القانونية. وقد كان من حق الضحايا مغادرة المأوى بدون إشراف، كما كان بإمكان الضحايا الاستفادة من المأوى حتى لو وجّه أرباب العمل تهماً ضدهم. كان المأوى يوفر أيضاً السكن لمدة طويلة أثناء الإجراءات القضائية، وكان بإمكان الفاطنين بالمأوى الحصول على دخل من خلال العمل في مركز إعادة التأهيل بالمأوى؛ كما كان المأوى يقدم المساعدة على العودة إلى الوطن لمن يرغب في العودة. ذكرت الحكومة أنها أحالت 11 من ضحايا الاتجار إلى مأوى المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر، الذي كان في عام 2013 أيضاً يأوي 62 من الإناث الذين يُشتبه في أنهم من ضحايا الاتجار، ويقدم لهم الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية. ذكر المأوى أنه ساعد 1,701 شخصاً - كان بعضهم من المحتمل أن يتعرض للاتجار - من خلال تقديم مجموعة من الخدمات التي شملت المساعدة القانونية، رفع القضايا، متابعة القضايا، تحويل كفالات العاملين، الحصول على تصاريح مغادرة للعاملين، وتقديم تعويضات مالية للعاملين.

لقد ظل هناك بعض ضحايا الاتجار الذين لم يتم التعرف عليهم يتعرضون للعقاب على أفعال غير قانونية قاموا بها كنتيجة مباشرة لتعرضهم للإتجار بالبشر. على سبيل المثال، عادة ما قامت السلطات القطرية باعتقال واحتجاز وابعاد ضحايا اتجار محتملين، وذلك بسبب مخالفات الهجرة والهروب من مستخدميهم أو كفاءهم. من حين لآخر، قبع بعض الضحايا في مراكز الاحتجاز لمدة تصل إلى ستة شهور نسبة لديون مزعومة أو تهمة كاذبة بالسرقة يوجهها أرباب العمل ضدهم. لقد ذُكر أن مسؤولي وزارة الداخلية كانوا يجرون مقابلات مع كل

المحتجزين في مركز الترحيل وكان يُشترط عليهم تحديد ما إذا كان العاملين ضحايا للاتجار وتقديم الحماية لهم، على الرغم من أنه لم يتضح عدد الضحايا الذين تم التعرف عليهم عام 2013 من خلال عملية الفحص هذه.

كان العمال في بعض الأحيان يتحملون تكلفة المحاماة في هذه الظروف، ولكن كثيراً ما قامت الحكومة بإعائهم من هذه المصاريف بسبب عدم تمكنهم من ذلك. لقد ظل خدم المنازل، الذين لا يشملهم قانون العمل، يواجهون صعوبات في الحصول على الانتصاف القانوني من خلال إجراءات المحاكم المدنية تجاه الإساءات التي تعرضوا لها. على سبيل المثال، في الممارسة العملية، كان من الصعب كسب القضايا المدنية ضد أرباب العمل ما لم يتم رب العمل بالوفاء بالتزاماته المالية تجاه مخدومه في المنزل. لذلك كانت القضايا المدنية نادرة. ذكرت التقارير أن الحكومة كانت تشجع ضحايا الاتجار على الإدلاء بشهادتهم ضد من تاجروا بهم مؤكدة على ضمان سلامة الضحايا وتوفير التمثيل القانوني المجاني لهم، مع السماح للضحايا بالتقدم بعدة مطالبات مثل التعويض المالي. إلا أن الحكومة لم تذكر عدد الضحايا الذين أدلوا بشهادتهم ضد من تاجروا بهم أو الذين تلقوا هذه المزايا أثناء الفترة التي يشملها التقرير. كان لضحايا الاتجار خيار البقاء في البلاد أثناء الإجراءات القضائية أو أن يطلبوا تأشيرة خروج فورية. ولم تكن هذه المزايا مرتبطة بنجاح قضية المتاجرة في المحكمة. قدمت الحكومة لضحايا الاتجار الأجانب بدائل قانونية لإبعادهم إلى بلدان يمكن أن يواجهوا فيها القصاص أو المصاعب.

### الحيلولة دون وقوع الاتجار

لقد بذلت الحكومة جهوداً لمنع الاتجار بالأشخاص. فقد استمرت في رفع درجة الوعي وتطبيق خطتها الوطنية لمكافحة الاتجار في البشر للأعوام 2010-2015 والتي تهدف إلى الحيلولة دون انتشار الاتجار بالبشر، وتوفير الحماية للضحايا، ومعاينة المتاجرين. إلا أن الدولة لم تقم بإصلاح قانون الكفالة الخاص بها الذي ظل يساهم في العمالة القسرية بالبلاد. ذكرت الحكومة أنها أنفقت ما يعادل 10.2 مليون دولار تقريباً على جهود مكافحة الاتجار بالبشر التي تقوم بها المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر. أطلقت هذه المؤسسة حملات توعية مناهضة للاتجار، وذلك بواسطة مختلف الوسائط الإعلامية، ونشرت مواد توعوية، عن الاتجار وحقوق العمال، للعمال الأجانب بلغات متعددة، وأقامت عدداً من ورش العمل التوعوية عن مكافحة الاتجار لما يزيد عن 400 عامل مهاجر في منطقة الدوحة الصناعية. أطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان التابع للحكومة سلسلة من الحملات الإعلامية عن العمالة القسرية ووزع نشرات للعمال الأجانب في مختلف المناطق الصناعية المأهولة بأعداد كبيرة من العمال المهاجرين. شاركت المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر، بالتعاون مع وزارات الداخلية، والخارجية، والعمل، والشئون الاجتماعية، في لجنة لدراسة مسألة بيع التأشيرات وأسباب هروب العمال من أرباب عملهم. قام التحالف الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر، الذي يتألف من هيئات حكومية وممثلين عن المجتمع المدني بغرض التعاون في جهود مكافحة الاتجار، بالاجتماع ست مرات لمناقشة إجراءات إحالة الضحايا، ومسائل بيع التأشيرات، وتطبيق خطة قطر الوطنية لمكافحة الاتجار. أصدر كل من مؤسسة قطر شبه الحكومية، واللجنة العليا لقطر 2022 - التي تشكلت لتنظيم كأس العالم بقطر عام 2022 - معايير إلزامية لحقوق العمال بالنسبة لكل مقاولي الإنشاءات والخدمات لديهم. هذه المعايير تُلزم من الناحية القانونية كل مقاوليهم ومقاولي الباطن بالامتثال لمعايير عمل أكثر صرامة من قوانين العمل القطرية. تشمل هذه المعايير سياسة تقوم على "لا رسوم توظيف" في كافة مراحل عملية التوظيف، وخطوط هاتفية ساخنة لشكاوى العمال، وتدقيق مستقل للتأكد من امتثال المقاولين ومن تلقي العاملون لأجورهم في الوقت المحدد.

قامت الدولة بشكل دوري بتفتيش ومراقبة شركات التوظيف وسعت بشكل نشط لمعاقبة الشركات التي وُجد أنها تقدم عروضاً احتيالية أو تفرض رسوماً باهظة لبيع التأشيرات، الأمر الذي يجعل العمال المهاجرين معرضين بشكل خاص للمتاجرة. أدانت الحكومة 40 شخصاً من بينهم مواطنين قطريين لبيع التأشيرات بشكل غير قانوني، وأصدرت أحكاماً بالسجن ما بين سنة إلى ثلاث سنوات إضافة إلى غرامات مالية. أيضاً أحالت الحكومة 50 شركة للنيابة العامة بتهمة بيع التأشيرات، بينما أحالت المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر 26 شركة إلى السلطات لانتهاكها قانون العمل. خلال الفترة التي يشملها التقرير، قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بوضع 2000 شركة بالقائمة السوداء، وألغت بصفة نهائية رخص 14 شركة توظيف لانتهاكها قانون العمل، واقرحت تعديلات على قانون العمل يتم بموجبها فرض غرامات على التأخير في دفع الأجور أو عدم دفعها، ودفعت بمسودة مرسوم يفرض على الشركات فتح حسابات بنكية لموظفيهم ودفع أجورهم إلكترونياً، واقرحت نظاماً لتناوب العمال يسمح للعمال بتغيير عملهم بحرية بمجرد انتهاء مدة عقد توظيفهم. واستهلت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أيضاً برنامجاً تجريبياً للتصنيف مكون من ثلاثة مستويات ويهدف إلى إعطاء الشركات حوافز للامتثال لقانون العمل وتقليل احتمالية تعرض العمال للإساءة أو الاستغلال. بموجب هذا النظام، يتم تقييم الشركات بموجب عدة معايير تشمل سجلها في دفع أجور العاملين في الوقت المحدد، وسجل الصحة والسلامة، وعدد شكاوى العمال. بالرغم من ذلك، لم تقم الدولة بالتحقيق بشكل منهجي مع الشركات بخصوص احتجازها لجوازات سفر العمال. رغم أن قانون الكفالة يشترط على رب العمل إصدار بطاقة إقامة للعمال خلال سبعة أيام، تشير التقارير إلى أن ذلك لم يحدث في بعض الأحيان. إن الاقتدار إلى بطاقة الإقامة يجعل العامل في الأساس مقيماً بصورة غير قانونية ويؤثر على قدرته على الحصول على الرعاية الصحية أو التقدم بشكاوى إلى السلطات. استمرت المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر في تشغيل خط ساخن لمكافحة الاتجار. وقد تلقى هذا الخط 134 مكالمة رغم أن عدد ضحايا الاتجار الذين تم التعرف عليهم من خلال الخط الساخن ظل غير معروف. خلال الفترة التي يشملها التقرير، ضمت الحكومة المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر ضمن هيكل تنظيمي أوسع، وهو المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي. لم تبلغ الحكومة عن أية جهود رامية لتقليص الطلب على نشاطات الجنس التجاري، كما لم تبلغ عن أية جهود للحيلولة دون ممارسة الجنس مع الأطفال بالنسبة للقطريين الذين يسافرون إلى الخارج.